تدني كفاء سوق العمل السياحي العراقي

اسباب تتعلق بقدرة وكفاءة سوق العمل العراقي حيث يمكن أن نحددها بما يلي:

١. هناك أثار سلبية لقلة المعلومات عن سوق العمل إذ نعتقد ان من أبرز العوامل لأداء سوق العمل السياحي الأنظمة غير المتطور لجميع المعلومات والبيانات المطلوبة حول أدائه فقدرة المعلومات الصحيحة والمتكاملة قد صعبت مهام تصحيح وبرامج تدريب وتشغيل فاعلة.

٢. عدم إرساء معايير مهنية حيث أن المبالغة في مقومات ومتطلبات الوظائف وشروط التعيين والمؤهلات المطلوبة تحبط أمال بعض الباحثين عن عمل كما أن بروز مشكلة الفائض في بعض المستويات التعليمية كالمستوى الكلي ليحتم علينا أتباع حل أمثل يقوم على ربط الوظائف والمهن المتوافرة في سوق العمل بمهارات ومعايير معتمدة من جهات مختصة مما يحسن أفاق التوظيف للخريجين.

٣. عدم وجود خدمات التوظيف والمساعدة في البحث عن عمل حيث تشكل المساعدة في البحث عن عمل وسيلة متدنية الكلفة من أجل القضاء على فجوة المعلومات التي تفصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل.

٤. هناك أثار سلبيبيه لغياب التشريعات المنظمة لسوق العمل السياحي حيث أن صناعة السياحة ترتبط بقطاعات المجتمع والصناعات الأخرى لذلك كان لابد لهذه الصناعة من بيئة قانونية للعمل في إطارها ومن المعروف أن التشريعات السياحية تعاني اليوم من قدمها وكونها لم تعد تلبي المرحلة الزمنية وذلك لمرور فترة طويلة على صدورها وبعضها بحاجة إلى تعديلات على سبيل المثال قانون (٤٩) لسنة ١٩٨٣ الخاص بشركات السفر والسياحة .